

## مؤتمران في الضفة وغزة تنديداً بمؤتمر إلغاء الميثاق. \* [مقتطفات]

[.....]

قبل عقد مؤتمر سلطة الذاتي بثلاثة أيام عقد في قطاع غزة مؤتمر وطني شعبي شارك فيه نحو 500 شخصية فلسطينية، في قاعة جمعية الشبان المسيحية في مدينة غزة، يمثلون عدداً من الفصائل السياسية الفلسطينية وعلى رأسها حركة المقاومة الإسلامية "حماس" والجهاد الإسلامي والجبهتان الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين وجبهة التحرير العربي وحزب الخلاص الوطني الإسلامي وحزب الشعب الفلسطيني (الشيوعي سابقاً).

كما حضره أعضاء في المجلس التشريعي منهم موسى الزعبوط والشيخ وجيه ياغي وراوية الشوا وكمال الشرافي وزياد أبو عمرو، وإبراهيم الهباش، والشيخ فؤاد عيد، والشيخ سليمان الرومي، ومن حركة التحرير الفلسطيني "فتح" عبد ربه أبو عون، كما شارك اللواء مصباح صقر رئيس جهاز أمن وقائي السلطة سابقاً، وقاضي القضاة المستقيل قصي العبادلة، وممثلون عن شرائح مختلفة في المجتمع الفلسطيني من أطباء ومحامين ومهندسين وأساتذة جامعات وصحفيين.

وأوضح الدكتور محمود الزهار الناطق باسم حركة "حماس" وعضو هيئة رئاسة المؤتمر أن المؤتمر جاء لكي "نقول للعالم أجمع إن هناك في داخل الشارع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من يقول: لا للضغوط الأميركية ولشروط 'واي' ولإلغاء بنود الميثاق (الوطني) [...]".

وقد رأس المؤتمر عبد الله الحوراني العضو السابق المستقيل في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ورئيس المركز القومي للأبحاث والدراسات [...] .

وتلا الدكتور الزهار البيان الختامي للمؤتمر وجاء فيه أنه بغض النظر عن التباين في المواقف إزاء عملية التسوية السياسية التي بدأتها اتفاقات أوسلو فإن الموقعين على النداء من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني والمجلسين المركزي والتشريعي وممثلي القوى الوطنية والإسلامية والهيئات في الضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة وقطاع غزة يجمعون "على أن ما تضمنته الاتفاقية الجديدة المسماة 'واي ريفر' قد ذهبت بعيداً في الاستجابة للضغوط الأميركية والابتزازات الإسرائيلية الهادفة إلى زج السلطة الفلسطينية في مواجهة مع شعبها بذريعة مكافحة الإرهاب وتحريم التحريض" [...].

وأكد البيان رفض الموقعين لهذه الاتفاقية [...] [و] طالب المؤتمر إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين في سجون سلطة الذاتي فوراً [...] .

وتم الاتفاق في ختام أعمال المؤتمر على اعتبار هيئة رئاسة المؤتمر هي لجنة متابعة لأعمال المؤتمر. وتتكون من د. محمود الزهار ("حماس")، عبد الله الحوراني (مستقل)، جميل المجدلوي (شعبية)، صالح زيدان (ديمقراطية)، د. محمود الهندي (جهاد إسلامي)، محمود إسماعيل (حزب العربية)، يحيى موسى (حزب الخلاص)، د. كمال الشرافي (المجلس التشريعي)، راوية الشوا (المجلس التشريعي). بالإضافة للدكتور حيدر عبد الشافي.

وفي اليوم التالي لانعقاد مؤتمر غزة وتزامناً مع مؤتمر القوى الفلسطينية المعارضة لاتفاقيات التسوية مع العدو الصهيوني عقد في مدينة رام الله المؤتمر الوطني لرفض اتفاقيات التسوية السياسية مع العدو الصهيوني وقد رأس المؤتمر عبد الجواد صالح وزير الزراعة السابق في سلطة الحكم الذاتي، حيث أكد في خطاب الافتتاح أمام 700 مشارك أن "لا خير في اتفاقيات سلام مزعومة لا تضمن الحرية للمقاتلين من أجل الحرية، ولا خير في اتفاقيات سلام مزعومة لا تحمي الأرض من زحف الاستيطان والتهويد، ولا خير في اتفاقيات سلام مزعومة لا تفتح طرق الحرية والاستقلال أمام شعبنا ولا تحمل وعد الخلاص لوطننا."

\* "فلسطين المسلمة"، السنة 17، العدد الأول، كانون الثاني/يناير 1999، ص 19.

وقد وجه المؤتمرون في ختام مؤتمهم نداء إلى الرأي العام الفلسطيني والعربي والدولي يعبر عن إجماعهم على ثلاث نقاط رئيسية، وهي: رفض اتفاقية واي بلانتيشن بما تضمنته من التزامات أمنية وسياسية مجحفة، ورفض الاستجابة للإملاءات الأميركية والإسرائيلية بتعديل الميثاق، والحرص على صون وحماية منظمة التحرير الفلسطينية بإعادة بناء مؤسساتها على قاعدة وحدوية وائتلافية شاملة وعلى أسس ديمقراطية. ولقد وقّع على هذا النداء (104) أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني من المقيمين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، من بينهم (23) عضواً في المجلس التشريعي، والمئات من قادة الرأي وممثلي القوى السياسية والمؤسسات والفعاليات الاجتماعية والثقافية والدينية [.....].

[.....]

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)